الحكومة العمالية والأزمة الاقتصادية في بريطانيا ١٩٦٦/١٩٧٠

الدكتور/ إحسان علي حسين
جامعة واسط/ كلية التربية

على الرغم من النجاحات السياسية التي حققها حزب العمال البريطاني[١]، في انتخابات عام ١٩٦٤، وانجازاته في الجانب الاجتماعي وفوزه الساحق في انتخابات عام ١٩٦٦[٢]، والتي جاءت بحكومة عمالية برئاسة جيمس هارولد ويلسن Harold Wilson[٣]، إلا أن هذه النجاحات كانت تخفي ورائها العديد من لإخفاقات في الجانب الاقتصادي، إذ مازالت الخطط والمشاريع الاقتصادية مؤجله في حين وصل عجز ميزانية عام ١٩٦٥، إلى ما يقارب ٢٦٥ مليون جنيه إسترليني وبلغت نسبة الصادرات ٩% وهي أعلى من مستواها في الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٦٥[٤]، وهذه الأمور طرحها الحزب خلال الحملة الانتخابية وتركيزه على خطر التضخم.عاد ويلسن في ١ نيسان ١٩٦٦، إلى مقر الحكومة، وبدأت الإدارة الجديدة عملها الحكومي مصحوبة بالعديد من الإجراءات فقد صدر بيان من العرش الملكي يقترح فيه بناء برنامج رئيسي للتشريع وصدور لائحة قانون للفولاذ الوطني وتأسيس لجنة خاصة بالأراضي وشركة خاصة بالصناعة والحث على تطوير التعليم الشامل، ووضعت وزارة الأمن الصناعي يدها على أرصفة السفن، وكان الأهم من هذا هو التفاوض مع السوق الأوربية المشتركة[٥]. أن هذه الإجراءات أدت وحسب استطلاع للرأي العام أجراه معهد جالوب، إلى تقدم التأييد لسياسة ويلسن الاقتصادية. أدرك رئيس الوزراء (ويلسن)، بان الاقتصاد يحتاج إلى اهتمام ودعم كبيرين وعاجلين وكذلك تبني سياسة دخل جديدة، فكشف في ١٦ أيار ١٩٦٦، عن إستراتيجية اقتصادية جديدة عن طريق الاتحادات النقابية العمالية، الأمر الذي أدى

إلى إضراب النقابات الوطنية للملاحين وكان تأثيره كبيراً على الاقتصاد البريطاني، فقد انخفضت الصادرات بشكل كبير ومفاجئ وشلت موانئ السفن تماماً[٦]، الأمر الذي انعكس على القطاع المصرفي، إذ خشي المصرفيين من أن تكون الاتحادات النقابية تشكل خطراً لا يمكن السيطرة عليه. وعلى هذا الأساس بدأ سعر الجنيه الإسترليني ينخفض إزاء العملة الأجنبية. وقد فشلت كل محاولات (ويلسن) لإقناع المضربين للعودة إلى العمل دون فائدة، مما دعا (ويلسن) إلى اتهام المضربين بأنهم محرضين شيوعيين، مما دفع إلى عودة بعض المضربين إلى أعمالهم[٧]. واجه (ويلسن) أزمة أخرى تمثلت بتقديم اليسار مشروع قرار يعطي إنذار مبكر لشن حملة على زيادة الأسعار ومنح سلطة كاملة إلى لجنة الدخل والأسعار. رفض فرانك كوزنك Cousins fran ، وزير التكنلوجيا في وزارة (ويلسن) والأمين العام السابق للنقل ورئيس اتحاد العمال، قبول هذه القيود على المساومات الجماعية، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته في ٣ تموز ١٩٦٦، وأصبح واضحاً من أن الحكومة ستتخذ إجراءات صارمة وأن خيارها كان واضحاً وهو تخفيض قيمة العملة المتداولة[٨]. كان مجلس الوزراء البريطاني منقسماً على نفسه كلياً في مسألة تخفيض قيمة العملة المتداولة، فأبدى جيمس كالاهان J.Callaghan [٩]، وزير الخزانة قلقاً شديداً بخصوص فقدان الثقة بالإسترليني من قبل أصحاب الأسهم الأجانب، وحذر بأنه (ما لم يتم تعبئة الخزانة فوراً فأنه سوف ينضم إلى مؤيدي تخفيض قيمة ((العملة))، وفي ٥ تموز ١٩٦٦، هبط الإسترليني إلى ٢ دولار ٢٨ سنتا، بأدنى سعر له لمدة ٢٠ شهراً، بينما هبطت بورصة الأسعار فجأة[١٠] عاد (ويلسن) من زيارة له إلى موسكو في ١٩ تموز ١٩٦٦، ليجد نفسه محاطاً بأزمة اقتصادية خانقة، بالرغم من صدور قانون الدخل والأسعار في ٤ تموز، إلا انه لم يعيد تأمين الرأي المصرفي الأجنبي. فقام بعقد اجتماعات وزارية لتدارك الأزمة

فأعلن ستة وزراء عدم تأييدهم للتعبئة النهائية. فقدم جورج براون G. Brown وزير الشؤون الاقتصادية استقالته [١١].

بقى (ويلسن) صامداً مع مجلس الوزراء، وقرر مجلس الوزراء تخفيض قيمة العملة، ولقد أعلن (ويلسن) تعبئة (٥٠٠) مليون باوند تاركاً بذلك اعتراضات العديد من أعضاء البرلمان البريطاني، كما اتخذ إجراءات صارمة بخصوص استرداد الأموال المخصصة للشراء بالتقسيط، وفرض زيادة بمقدار ١٠% على ضرائب الشراء بالأقساط للخمور والسكائر. ومن بين أكثر الإجراءات صرامة هو توقيف صرف الأجور لمدة ثمانية أشهر، ذلك القرار الذي أثار انتقاداً كبيراً للحكومة حين تم تقديمه للبرلمان في ٤ أب ١٩٦٦، وصرح جورج براون بأننا لا نتوقع من الحكومة تفعيل هذه القوانين من دون مجلس العموم البريطاني[١٢].

أجرى (ويلسن) في ١٠ آب ١٩٦٦، تعديلاً وزارياً أعاد بموجبه جورج براون وزيراً للخارجية، وهوبرت برودن وزيراً لمكتب العلاقات لدول الكومنولث وانطوني كرينوود وزيراً للإسكان، وبقي كالاهان وزيراً للخزانة، ويبدو أن التعبئة الاقتصادية والتعديل الوزاري قد حفظا ماء وجه ويلسن[١٣].

بعد ستة أشهر، أي في شهر شباط ١٩٦٧، فسح تجميد الأجور المجال إلى بداية ما يسمى (عصر القيود الصارم Period of severe restraint) والذي دعا الحكومة إلى التفاؤل، وكانت ميزانية الحكومة فائضة خلال الربع الخير من العام ١٩٦٦، فقد أنخفض سعر الخصم المصرفي إلى ٦% في٢٦ كانون الثاني ١٩٦٧، كما صوت مندوبي النقابات العمالية في ٢ آذار ١٩٦٧ لدعم ومساندة المجلس العام لمؤتمر النقابات العمالية في أدارة ميزانية طوعية للأجور بعد فترة التقييد الصارمة للأجور[١٤].

قررت حكومة (ويلسن) العمالية في ١ تموز١٩٦٧، تمديد تأجيل زيادة الأسعار لسنة أخرى، الأمر الذي عارضه (٢٢) نائباً عمالياً في مجلس العموم

البريطاني، حين طرح المشروع على البرلمان، فقد امتنعوا عن التصويت عنه، الأمر الذي يؤشر وجود خلاف داخل حزب العمال البريطاني حول الإجراءات الاقتصادية للحكومة، وقد تزامن هذا الخلاف مع بداية فترة الشكوك الاقتصادية الخطيرة، إذ كان هناك قلق واضح وكبير حول مدى تأثير هذه الإجراءات على الحياة الاقتصادية في بريطانيا[١٥].

ثم الكشف في ٤ تموز ١٩٦٧، عن حقيقة أن احتياطي الذهب والدولار قد انخفض إلى (٣٦) مليون باوند، وحاول (ويلسن) أن يحمل اللوم لأزمة الجنيه الإسترليني المتنامية على حرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل[١٦]. وفي الواقع، فأن إعلان الحكومة عن نيتها الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة، كان عامل أساسي وجوهري لأن الحكومة لا تخفي الظروف المالية العصيبة التي تمر بها وأسعار صرف الجنيه الإسترليني. ولهذا السبب كان الدخول إلى السوق الأوربية المشتركة غير ممكن لعدة عوامل منها ما هو محلي وما هو عالمي، قد أجبرت الحكومة لاتخاذ إجراءات بهذا الصدد، ففي ٢٨ أب ١٩٦٧، واجه (ويلسن) تدهوراً في الاقتصاد مما دعاه إلى إصدار أوامر إلى وزارة الشؤون الاقتصادية لسن قانون يدعوا إلى تخفيف العبء عن السيطرة على الشراء بالتقسيط أما من جانب أوربا فقد كانت فرص النجاح لدخول بريطانيا إلى الاتحاد الأوربي قائمة جداً، أما في بريطانيا فكان هناك إضراب في الموانئ في مدينة ليفربول ولندن، وهذه القضايا قد أثرت تأثيراً كبيراً على ثقة الأجانب بالباوند أو الجنيه الإسترليني[١٧].

لم يمنع ارتفاع أسعار الخصوم المصرفية إلى ٦% في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٧، من حركة التدفقات النقدية أو تثبيتها. وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦٧، حذر كالاهان وزير الخزانة رئيس الوزراء من أن استنزاف الاحتياطي سيكون هائلاً جداً، وعلم (ويلسن) أيضاً من أن وزراء المالية في السوق الأوربية المشتركة كانوا مستعدين للقيام بخطط وإجراءات طوارئ لتخفيض قيمة العملة البريطانية ونصحوا

(ويلسن) بأن هذا الموقف لا يمكن تحمله أو التغاضي عنه، وحينها قرر (ويلسن) أن تتم عملية تخفيض قيمة العملة[١٨]. أعلم (ويلسن) لجنة السياسية الاقتصادية في مجلس الوزراء بهذا المقترح في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٧، وفي اليوم التالي فأن نسبة أسعار الخصوم والتداولات المصرفية قد ارتفعت إلى ٦,٢٥%، ووصل العجز التجاري إلى (١٦٢) مليون باوند، نتيجة الإضرابات الطويلة للنقابات العمالية، ولهذا فأن نسبة نجاح أو احتمالات أي قروض أجنبية كان قليل للغاية[١٩]. وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٧، وبعد الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء (ويلسن) في قاعة النقابات ثم دعوة عدد من الوزراء لإجراء بعض التحضيرات، على الرغم من أن مجلس الوزراء لم يتم أخباره بنية تخفيض العملة إلا في ١٦ من الشهر نفسه، وبعد يومين أعلنت وزارة الخزانة تخفيض قيمة العملة بنسبة١٤,٣% أي من ٢,٨٠ دولار إلى ٢,٤٠ دولار للباوند[٢٠]. وبالرغم من تأكيد رئيس الوزراء (ويلسن) للشعب البريطاني بأن ((هذا لا يعني بأن الباوند في جيبك قد خفضت قيمته))، إلا أن معارضة السياسيين وعلى رأسهم إدوارد هيث Edward Heath[٢١]. زعيم حزب المحافظين، عد فترة حكم حزب العمال قد حولت بريطانيا من بلد مزدهر إلى صعلوك تم تأجيل تخفيض قيمة العملة وذلك بسبب الحاجة للحصول على التعاون الدولي لكي يتم منع النشاط الكبير لتخفيض العملات الأجنبية المنافسة، ولكن هناك عملات قليلة تم تخفيضها مع الجنية الإسترليني، ولقد تم الاتفاق مع البنوك الرئيسية، لإعطاء بريطانيا قروض بحوالي (٣) بليون دولار[٢٢].

أثارت هزيمة سياسة الحكومة الاقتصادية، تنبؤات حول مستقبل وزير الخزانة البريطاني كالاهان، مما جعل (ويلسن) مقتنعاً بضرورة إجراء تغيير في الوزارة، وفي تشرين الثاني ١٩٦٧، عين جنكينز وزيراً للخزانة البريطانية، والذي ابتدأ عهده بأخطاء وهفوات مؤسفة، فقد أخبر مجلس العموم البريطاني بأن صندوق النقد الدولي لم يحدد شروط لعملية

القروض، وهذا سوف لن يتضمن أي سياسة انكماشية، لكن صندوق النقد الدولي بعث برسالة أكد فيها على تخفيض الاستهلاك المحلي بـ (٧٥٠) مليون باوند، الأمر الذي دفع وزير الخزانة بالذهاب إلى البرلمان للمصادقة على هذا التخفيض الأمر الذي عارضه (١٨) عضواً عمالي في مجلس العموم البريطاني ونفس العدد أمتنع عن التصويت[٢٣]. ولدت أزمة تخفيض العملة أحساساً عام بأن (ويلسن) وحكومته سوف لن يكون قادراً على الاستمرار زعيماً لحزب العمال، إذ أذيعت تقارير صحفية بوجود انقلاب داخل حزب العمال البريطاني ضد (ويلسن)، نتيجة الاستياء والسخط من سياسته الاقتصادية الأمر الذي أثر على سمعة حزب العمال، لكن كانت هناك قناعة بأن (ويلسن) هو الوحيد الذي يمتلك المرونة ورباطة الجأش لإنقاذ الحزب من كارثة محتملة[٢٤].

أثرت عواقب تخفيض قيمة العملة على المسرح السياسي في بريطانيا، وفي أعقاب التخفيض الإضافي والجدل القائم حول تخفيض قيمة العملة، أصدرت حكومة (ويلسن) عدد من القرارات منها سحب كل القوات البريطانية في الشرق ألأقصى باستثناء هونك كونك والخليج الفارسي بنهاية ١٩٧١، وإلغاء حاملة الطائرات البريطانية من الخدمة أو أبدالها بالأسطول البحري الملكي بعد عام ١٩٧١، وتم إلغاء صفقة شراء الطائرات المقاتلة الأمريكية (ف ١١١)[٢٥]، وعلى الجانب المحلي فقد أعلن رئيس الوزراء فرض رسوم للتوجيهات الصادرة بموجب قانون الصحة الوطنية، وهذه الرسوم هي لغرض علاج الأسنان والحليب المجاني للتلاميذ في المدارس الثانوية، كما تم تخفيض برنامج السكان إلى ٥٠٠،١٦ منزل في السنة الواحدة، وكانت هذه الإجراءات شديدة من جانب الحكومة العمالية. الأمر الذي أدى إلى انقسام داخل مجلس الوزراء نفسه[٢٦]. وفي الحقيقة، بالرغم

من انقسام مجلس الوزراء على نفسه بخصوص هذه الإجراءات إلا أن أحد من الوزراء لم يقدم استقالته. شرع وزير الخزانة البريطانية (جنكينز) بأعداد ميزانية عام ١٩٦٨، بعد مضي فترة شهرين على الإجراءات المالية السابقة، وكان عليه أن لا يراعي الاقتصاد البريطاني فقط بل كان هناك مؤشرات أزمة مالية عالمية متعلقة بهروب رؤوس الأموال من الدولار إلى الذهب والفضة، كشفت عنها وزارة الخزانة الأمريكية في ٨ آذار ١٩٦٨، بعد انخفاض احتياطي الذهب في الولايات المتحدة وفشل كل الجهود التي حاولت إيقاف هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. واستلمت الحكومة البريطانية طلب عاجل لغلق سوق لندن للذهب مما دعا الملكة إلى عقد اجتماع في ليل ١٤ آذار لمجلس البلاط الملكي لإعلان يوم ١٥اذار ١٩٦٨ عطلة للبنوك[٢٧]. وفي ١٧ آذار أجتمع محافظي البنوك المركزية للدول الكبرى في واشنطن وأكدوا عزمهم بالاحتفاظ بالأسعار الرسمية للصرف ووافقت الحكومة البريطانية على بقاء سوق لندن للذهب مغلقاً حتى الأول من شهر نيسان١٩٦٧[٢٨].

بعد تخفيض قيمة العملة في شهر تشرين الثاني١٩٦٧، والأزمة المالية الدولية في شهر آذار ١٩٦٨، كان صيف عام ١٩٦٨ هادئ على المستوى الاقتصادي في بريطانيا، ولكن مع ذلك لا يوجد هناك مؤشر حقيقي لاسترداد التوازن في المدفوعات، وقدم حينها وزير الخزانة البريطاني خطاباً إلى صندوق النقد الدولي يبين فيه حسن نية الحكومة البريطانية من أن هدفها هو تحسين ميزانية المدفوعات بحوالي (٥٠٠) مليون باوند سنوياً، ومع ذلك فقد كان التقدم بعد تخفيض قيمة العملة مخيباً للآمال، إذ أظهر لحساب الجاري للمدفوعات عجز لعام ١٩٦٧ بحوالي (٣٠٠) مليون باوند وعانت كذلك ميزانية المدفوعات سلسلة متواصلة من الإضرابات التي كانت عامل مساعد في تعويض سياسة الدول وهو ما أثر سلباً على

حكومة (ويلسن) العمالية[٢٩] سيطر موضوع الاقتصاد، مع اقتراب شتاء ١٩٦٨، وللشهور الثلاث الأخيرة منها في بريطانيا، إذ تأثر الجنيه الإسترليني بصورة كبيرة نتيجة للضغط على الفرنك الفرنسي والقوة المتوازية للمارك الألماني. ففي ١٨ تشرين الثاني أعلنت الحكومة الفرنسية عزمها على مواصلة الدفاع عن الفرنك في حين هبط الباوند في البورصات الأجنبية. إزاء هذا أعلن وزير الخزانة البريطاني في ٢٢ تشرين لثاني، بعد عودته من اجتماع وزراء مالية دول أوربا الغربية المنعقد في ألمانيا، أعلن سلسلة من إجراءات الطوارئ وتقديمها إلى مجلس العموم البريطاني ومنها قانون زيادة الضرائب على مبيعات البترول والكحول ومشروع ودائع الاستيراد في محاولة منه للحد من الواردات[٣٠]. واجهة هذه القوانين معارضة قوية في مجلس العموم وأبدى عدد من الأعضاء البرلمانين عدم ثقتهم بهذه الإجراءات، إلا أن هذه المعارضة قد تم إفشالها من ٣٢٨ عضواً معارض إلى ٢٥١عضوا[٣١]. أن مدى تأثير الأزمة المالية في ٣ كانون الأول ١٩٧٨، كان واضحاً للغاية عندما هبط احتياطي الدولار والذهب لشهر تشرين الثاني إلى (٨٢) مليون براوند، الأمر الذي أدى إلى انتشار إشاعة في ٦ كانون الثاني ١٩٦٩، مفادها أن (ويلسن) يجب أن يستقيل ويجب تشكيل ائتلاف حكومي جديد بدلاً عن حكومة العمال، إلا أن هذه الأزمة سرعان ما انجلت بعد تدفق الأموال، وعاد الاستقرار إلى الحياة السياسية والاقتصادية، فأرتفع سعر الصرف المصرفي في ٢٧ شباط إلى ٨% مع وجود دلائل تشير إلى الطلب المتزايد على الجنيه الإسترليني[٣٢]. ورفض (جينكيز) أن ينخدع بسهوله للتدفق المالي القصير الأمد وكانت كل المؤشرات والإحصائيات تشير إلى أن ميزانية نيسان ١٩٦٩، منخفضة تماماً ولذلك فقد تم التخطيط لكسب الوقت للسماح بتدفق الفوائد من خلال تخفيض قيمة العملة. وعلى الرغم من ازدياد الميزانية من خلال الضرائب بحوالي ٣٤٠ مليون باوند، وخصوصاً من خلال الزيادة في ضريبة العمل الانتقائية والتي تم قبولها من

البريطانيين، إذ لم تكن نسبة الارتفاع بالضرائب كبيراً إلى حداً ما[٣٣] بعد حزيران ١٩٦٩، وعندما صرح وزير الخزانة البريطاني (جينكنز) بأنه يتوقع بان تكون موازنة المدفوعات فائضة في هذه السنة، ولذلك بدأ المد السياسي يتحول، ففي أيلول كان الواضح بأن الجنيه الإسترليني قد عاد إلى وضعه الطبيعي المستقر، إذ أعلنت الخزانة البريطانية في ١١ أيلول بأن موازنة المدفوعات قد أنتجت فائض خلال النصف الأول من عام ١٩٦٩، وبعد أربعة أيام أعلنت هيئة التجارة بأن الصادرات لشهر أب قد وصلت مستواها العالي إلى ٦٣٠ مليون باوند [٣٤].

أن هذا التحسن في الاقتصاد يعزى إلى عدة أسباب، فقد كان لتصحيح العمليات الإحصائية أثراً مهماً في ذلك التحسن، كما تم الكشف بأن الصادرات التي تم تسجيلها وصلت إلى مستوى أكثر من ١٠٠ مليون باوند في عام ١٩٦٩. أما العامل الأخر فهو يتعلق بالخطة التي وضعتها الحكومة لواردات الاستيراد في تشرين الثاني عام ١٩٦٨، والتي من خلالها يكون لزاماً على جميع المستوردين أيفاء كافة الرسوم الكمركية المستحقة لدى الضرائب أو الكمارك لفترة ستة أشهر، وهذه الرسوم تعادل نصف قيمة الصادرات، فضلاً عن أن التحسينات التي طرأت على ميزانية المدفوعات قد مكنت في بداية عام ١٩٧٠،على إلغاء القيود على الأنفاق[٣٥]. من جانب أخر اهتمت الحكومة العمالية بقضية الإضرابات العمالية والتي سببت الكثير من الأضرار والخسائر للاقتصاد البريطاني، وكان كل من رئيس الوزراء (ويلسن) و وزيرة العمل بربارا أدرها وعلى الحكومة تبني هذه الإصلاحات ودعمها، إذ سيطرة بعض الشخصيات ذات الاتجاه اليساري على عمل ونشاط النقابات العمالية وأصبحت تقود الإضرابات مما يؤثر على الناحية الاقتصادية في بريطانيا. فشرع حزب العمال بتشكيل لجان ملكية بقيادة اللورد دونو فان Lord Donovan . نشرت هذه اللجان تقرير في العام ١٩٦٨، كان بمثابة خيبة أمل كبيرة للنقابات العمالية التي كانت تأمل بحلول سريعة وناجحة، إذ رفضت

لجنة دونوفان أي فكرة أو مقترح يؤيد السيطرة القانونية على الإضرابات الغير رسمية، كما ركز على اتخاذ إجراءات تفصيلية من شأنها أن تحسن العلاقات الصناعية. وكان من أهم توصيات اللجنة تشكيل لجنة العلاقات الصناعية لمعرفة المواقف أو المشاكل التي تؤدي إلى انهيار العلاقة ما بين الحكومة والنقابات العمالية[٣٦]. ألا أن (ويلسن) وكاسل اعتقدوا أن الحلول التي قدمها دونوفان غير كافية، مما جعل السيدة كاسل وزيرة العمل مقتنعة في تشرين الثاني ١٩٦٨، بأن تكون هناك بعض العقوبات القانونية بحق المضربين من العمال، وان يدون ذلك ضمن التشريع الجديد لنقابات العمال. وشكل هذا الطرح خطأ فادحاً وجسيماً من قبل الحكومة وأثار مشاعر الغضب في الحركة العمالية[٣٧] مسودة التقرير والذي أطلق عليه (الورقة البيضاء)، كان من المفترض أن يذهب إلى مجلس الوزراء، وبدلاً من النضال في مجلس الوزراء الذي كان سينقسم بسبب وجود كالاهان فيه، فقد تمت معاينة الوثيقة من قبل الاتحادات النقابية العمالية في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٨، قبل أن يطلع عليها مجلس الوزراء. ناقش مجلس الوزراء الورقة البيضاء في ٣ كانون الثاني ١٩٦٩ لكن هذا الاجتماع لم يكن ساراً لـ (ويلسن)، مما دعاه إلى ترتيب اجتماع أخر لغرض تمرير مسودة التشريع، بعد إدخال عدد من التعديلات على توصيات لجنة دونوفان، منها أعطاء مهلة ٢١ يوماً للمضربين لتقديم طلباتهم وفي حالة عدم اقتناع الحكومة بالإضراب فسوف تقوم باتخاذ عقوبات قانونية، ألأمر الذي عارضه كالاهان وثلاثة آخرين من وزراء الحكومة العمالية، فضلاً عن معارضة الأعضاء العماليين في مجلس العموم البريطاني[٣٨] واجهت الورقة البيضاء، مع نشرها، احتجاجا لاذعاً من قبل النقابات العمالية وعدد من أعضاء البرلمان من العماليين. في حين رحب حزب المحافظين بالورقة البيضاء وعدها خطوة نحو الاتجاه الصحيح بالرغم من وجود الكثير من المقترحات الغير كافية. وتطور الأمر حينما أعلنت اللجنة التنفيذية لمكتب الوزيرة كاسل في ٢٣ آذار ١٩٦٩بأنهم لن

يدعموا التشريع على هذه المقترحات التي جاءت في الورقة البيضاء، ودعمهم كالاهان والذي صوت مع اللجنة التنفيذية، وعرض نفسه لتوبيخ (ويلسن) أثناء اجتماع مجلس الوزراء[٣٩]. أستمع (ويلسن) في ١٠ نيسان ١٩٦٩الى اعتراضات الاتحادات العمالية، لكن هذا الاجتماع لم يغير وجهة نظر الحكومة. وفي أثناء ذلك بدأ معارضي الورقة البيضاء، ينظمون أنفسهم ودعوا إلى اجتماع كل أعضاء البرلمان من حزب العمال. من جانب أخر أصدرت الجمعية العامة لنقابات العمال في ١٢أيار ١٩٦٩، برنامجها الخاص المعروف بـ (برنامج الإضراب)، الذي تم عرضه على لجنة خاصة بالنقابات العمالية في مؤتمر كرويدون في ٥ حزيران، والذي عقدته النقابات العمالية. لكن هوجم هذا البرنامج من قبل بربارا كاسل وزيرة العمل كما أعترض عليه (ويلسن) أيضاً[٤٠]. مما دفع رئيس الوزراء (ويلسن) إلى أجراء محادثات مع قادة الحركات العمالية مثل فك فيشر Vic Feather وجاك جونز Jack Jones، لكن هذه المحادثات لم تسفر عن أي تقدم، ولقد افرز مؤتمر كرويدون، قبول ساحق لمقترحات الحركة النقابية، فضلاً عن التأكيد على عزم الحركات العمالية على التشريعات الإلزامية والعقوبات المالية[٤١].

على الرغم من اللقاءات المستمرة بين كل من رئيس الوزراء ووزيرة العمل من جانب واللجنة العليا للجان والحركات النقابية من جهة أخرى، ألا أن التقدم، كان بطيئاً، ووصلت الحكومة إلى استنتاج مفاده يجب اتخاذ قرارات بشأن ذلك. وفي ١٢ حزيران أكد (ويلسن) رسمياً بأنه مستعد لإسقاط أو حذف إجراءات من التشريعات التي وجدها أعضاء الحركات العمالية مثيرة للجدل إذا ما وافقت هذه الحركات على إجراء تغييرات أساسية في القوانين النقابية[٤٢]. وفي عشية ١٦ حزيران، أستلم (ويلسن) رسالة من اللجنة التنفيذية لحزب العمال، حذرت فيها الحكومة من مغبة الاستمرار في تنفيذ هذا القانون (الورقة البيضاء) والذي يحتوي

على الكثير من الفقرات القانونية العقابية. وفي اجتماع مجلس الوزراء في ١٧ حزيران، وجد (ويلسن) مقترحاته قد وصلت إلى طريق مسدود[٤٣].

وجد (ويلسن) وبربارا كاسل وزيرة العمل أنفسهم أمام هذا الوضع بأنهم ليس لديهم خيار ألا الاستسلام، وفي ١٨ حزيران ١٩٦٩، ثم إعلان مذكرة لحفظ ماء الوجه، جاء فيها بان المجلس العام لاتحادات النقابية قد مرر مشروع ملزم وهو بان كل أعضاء الاتحادات النقابية سوف يراقبون الاتحادات في تنظيم الإضرابات الغير رسمية[٤٤]. وبذلك تكون محاولات الحكومة العمالية برئاسة (ويلسن) لإصلاح الاتحادات النقابية العمالية قد وصلت إلى طريق مسدود، لكن الحكومة استمرت في عملها حتى انتخابات عام ١٩٧٠ والتي جاءت بحزب المحافظين إلى السلطة.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن الحكومة العمالية قد عانت من أزمة اقتصادية حادة ابتداء من العام ١٩٦٦، لأسباب تتعلق بسياسة الحكومة الاقتصادية وأسباب خارجية، شلت في كثير من الأحيان عمل الحكومة في الجانب الاقتصادي والسياسي، وبالرغم من المحاولات لمعالجة الأزمة ألا أنها لم تنفرج إلا في نهاية العام ١٩٦٩. وقد تزامن هذه الأزمة مع أزمة العلاقة ما بين الحكومة والنقابات العمالية والتي أثرت بالتالي على الاقتصاد نتيجة الإضرابات العمالية. أن الأزمتين الاقتصادية وتوتر العلاقة مع النقابات العمالية أثرت سلباً على حزب العمال في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٠ والتي هزم فيها الحزب أمام حزب المحافظين.

الهوامش والمصادر

(١) حزب العمال البريطاني:- حزب سياسي يحسب على اليسار الوسط. تأسس عام ١٩٠٠ حين تكونت لجنة لتمثيل العمال في البرلمان متمثله بعدد من الحركات ومنها الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وحزب العمال المستقل

والجمعية الغانية وأصبح بعد عام ١٩٠٦ يحمل اسم حزب العمال. يهدف الحزب إلى حماية حقوق الاتحادات العمالية وإسماع صوت الطبقة العاملة السياسي. أفرزت انتخابات عام ١٩١٠ وصفاً سياسياً جديداً حينما حصل العمال فيها على ٤٢ مقعداً. شكل حزب العمال أول حكومتين في العام ١٩٢٤ حتى العام ١٩٣١. استلم الحزب زمام السلطة بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٤٥ إلا انه انهزم في انتخابات عام ١٩٥١ التي جاءت بالمحافظين إلى الحكم حتى عام ١٩٦٤، إذ كان للانتعاش الاقتصادي البريطاني في زمن المحافظين الأثر في بقاء حزب العمال خارج السلطة لمدة ١٣ عام. في الستينيات تمكن حزب العمال بعد أن عيد تجديده برئاسة هارولد ويلسن من استعادة السلطة بأغلبية بسيطة في عام ١٩٦٤، ثم بأغلبية كبيرة في عام ١٩٦٦. للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Cal, F. Brand, The Brimthish Labour Iarty, London, ١٩٦٥, pp. ٢٤- ٢٧; htt:/ar. Wikipedia. Org/ wikil.

(٢) كانت نتائج الانتخابات عام ١٩٦٤ قد جاءت بالعمال إلى السلطة بـ ٣١٧ مقعداً في حين حصل المحافظين على ٣٠٤ مقعد والأحرار على ٩ مقاعد. أما انتخابات عام ١٩٦٦ فقد جاء العمال إلى السلطة بأغلبية ساحقة حينما حصل على ٣٦٣ مقعداً والمحافظين على ٢٥٣ في حين حصل حزب الأحرار على ١٢ مقعداً. للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Sked, Alan and cook, Post_ war Britain Apolitical history, Second Edition, London, ١٩٨٤. P.P.١٩٤-٢١٨.

(٣) هارولد ويلسن:- رجل دوله بريطاني. ولد عام ١٩١٦. درس وتخرج في جامعة أكسفورد. أصبح أستاذ الاقتصاد ١٩٣٧ وزميل الكلية الجامعية ١٩٣٨. دخل البرلمان عام١٩٤٥ عضواً عن حزب العمال. أصبح رئيساً للمجلس التجاري(١٩٤٧- ١٩٥١) فاز ويلسن بقيادة الحزب وأصبح رئيساً للوزراء لأول مرة عام ١٩٦٤، وأعيد انتخابه عام ١٩٦٦. أنصبت سياسته الخارجية حول تعويض بريطانيا عن تقليص دورها خارج أوربا عن طريق زيادة دورها في أوربا. توفي في العام ١٩٩٥ للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Internet, www.govern meant U.K.Org. com

(٤) Wilson Harold, The Labour Govern ment ١٩٦٤- ١٩٧٠,APersonal Record, London, ١٩٧١,P.٨٤.

(٥) Skead and cook, op. cit., P.٢٢٣.

(٦) James, Robert Rhodes, Ambitions and Realilies: British Politics ١٩٦٤-١٩٧٠, London ١٩٧٣, P.٩١.

(٧) Ibid, ٩٥.

(٨) Stacey, Frank, British Gover ment ١٩٦٤- ١٩٧٥, years of Reform, oxford, ١٩٧٥, P. ٤٥.

(٩) جيمس كالاهان:رجل الدولة البريطاني ولد في عام ١٩١٢، في مدينة كارديف. أصبح عضواً في البرلمان عن حزب العمال عام ١٩٤٨.أصبح وزيراً للخزانة (١٩٦٤- ١٩٦٧) عين وزيراً للداخلية (١٩٦٧- ١٩٧٠). أصبح

وزيراً للخارجية للمدة (١٩٧٤- ١٩٧٦). أصبح رئيساً للوزراء بدلاً عن ويلسن ١٩٧٦ خسر انتخابات عام ١٩٧٩ أمام المحافظين واستقال من زعامة الحزب عام ١٩٨٠. توفي عام ٢٠٠٥. للمزيد من التفاصيل، انظر:

Internet,httP: //trasalate.google. com.

(١٠) Pollarad, Sediny, The Develop ment of the British Economy, London, ١٩٧٦, P. ١٣١.

(١١)happing, Brion, The habour Govern ment, London, ١٩٧١, P. ٢١١.

(١٢)Sked and cook, OP. cit., P- ٢٢٤.

(١٣) Walker, Patrick G.,The Cabient, Cape, ١٩٧٠, P. ١٠٢.

(١٤) Pollarad, OP. cit., P. ١٣٧.

(١٥) Lapping, OP- cit., P.٢١٦.

(١٦) كان للعداء الدائم بين الدول العربية و (إسرائيل) واعتداء الأخيرة على الأردن في تشرين الثاني١٩٦٦، وتهديها الدول العربية المجاورة لها بالعمل على وقف العمليات الفدائية، الأمر الذي استفز بعض الدول مثل مصر والأردن والسعودية وقامت بتحشيد الجيوش مما دفع (إسرائيل) إلى إعلان الحرب في ٥ حزيران ١٩٦٧، وكانت الهزائم السريعة للجيوش العربية الأثر في وقف إطلاق النار في ١١ حزيران ١٩٦٧. وكان لتهديد بعض الدول مثل الكويت بوقف ضخ النفط إلى أوربا الأثر الكبير على السوق العالمية. للمزيد من التفاصيل، أنظر: العقاد، صلاح، تطور النزاع العربي- الإسرائيلي ١٩٥٦- ١٩٦٧، القاهرة، ١٩٧٥.

(١٧) Stacey, OP. cit., P. ٧٣.

(١٨) Wilson, OP. cit., P.٨٨.

(١٩) Cal, oP . cit., P.٣٦.

(٢٠) Fors ter, T., The Labour Party and working class, London, ١٩٧٦, P. ١٥٢.

(٢١) إدوارد هيث: هو ادوارد ريتشارد جورج هيث. سياسي بريطاني وزعيم حزب المحافظين. ولد في مدينة برودستيترز. بمقاطعة كنت. تلقى تعليمه في مدرسة تشاتهام هاوس الحكومية درس في جامعة أكسفورد انتخب رئيساً لاتحاد المحافظين في الجامعة عام ١٩٣٩. خدم خلال الحرب العالمية الثانية في سلاح المدفعية الملكية وتدرج حتى وصل رتبة مقدم. عمل في وزارة الطيران المدني(١٩٤٦- ١٩٤٩). انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٥٠. أصبح وزيراً للعمل في حكومة هارولد ماكميلان (١٩٥١- ١٩٥٥). عين وزير دولة للصناعة والتجارة والتنمية الإقليمية. أصبح في ١٩٧٠ رئيساً للوزراء بعد تغلبه على زعيم حزب العمال هارولد ويلسن. توفي عام ٢٠٠٥.